الأمم المتحدة
S/2015/852



Distr.: General
9 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق

موجز

هذا هو التقرير الثاني الذي يقدمه الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال وبوجه أعم عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ويلقي التقرير الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في سياق العنف المسلح والنزاع الدائر في العراق. ويشير إلى أن الحالة الأمنية غير المستقرة قد أدت إلى الحد من إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين لأغراض الرصد والتوثيق، وأن الأرقام والحوادث الواردة في هذا التقرير لا تعكس إلا جزئيا نطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ومع ذلك، يبرز التقرير تفاقم الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بقتل الأطفال وتشويههم، واستمرار تجنيدهم واستخدامهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

ويقدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في العراق وتحسين التدابير الرامية إلى توفير الحماية لهم.



301115 271115 15-19546 (A)


أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة عن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثاني عن العراق الذي يقدَّم إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويغطي التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، ويسلّط الضوء على الاتجاهات والأنماط المسجلة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق العنف المسلح والنزاع الدائر منذ تقريري السابق (S/2011/366). ويحدد التقرير أطراف النزاع المسؤولة عن انتهاكات حقوق الأطفال والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويسلط الضوء على المجالات التي تستوجب بذل جهود الدعوة والتحرك بهدف تعزيز الحماية التي يتلقاها الأطفال المتضررون من النزاع الدائر في العراق. ويوجز التقرير أيضا التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات، على نحو ما أوصى به الفريق العامل في استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في العراق، التي اعتمدت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/AC.51/2011/6).

٢ - وقد أدت الحالة الأمنية المتقلبة ومحدودية سبل الوصول إلى السكان المتضررين، وخاصة طوال عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥، إلى عرقلة أنشطة الرصد والإبلاغ بدرجة كبيرة. ونظرا إلى فرار عدد متزايد من المدنيين إلى مناطق يمكن للأمم المتحدة دخولها، فقد تسنى توثيق المزيد من المعلومات خلال الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. وجدير بالإشارة مع ذلك أن الحوادث والاتجاهات الوارد وصفها أدناه ما زالت تعكس بصورة جزئية فقط نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

٣ - وأنشئت فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في آذار/مارس ٢٠٠٩، عقب قيام الأمين العام بإدراج تنظيم القاعدة في العراق في قائمة الجزاءات بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأُدرج تنظيم القاعدة في العراق مرة أخرى في قائمة الجزاءات لقيامه بقتل الأطفال وتشويههم في عام ٢٠١١، ولشن الهجمات على المدارس والمستشفيات في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، أُدرج تنظيم القاعدة في العراق على نحو مشترك مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وفي عام ٢٠١٥، أُدرج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق/تنظيم القاعدة في العراق في قائمة الجزاءات، كما أُدرج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مع إضافة انتهاك رابع وهو العنف الجنسي ضد الأطفال.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

ألف – التطورات السياسية

٤ – تميزت الأشهر التي تلت انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالاستقرار النسبي. ومع ذلك، ظلت تظلمات وشكاوى التمييز بين الطوائف العرقية والدينية العراقية متفشية نتيجة للأوضاع الاجتماعية – السياسية السائدة. وعلى وجه الخصوص، ما فتئت تتنامى ببطء مشاعر السخط على خلفية إخفاق الحكومة في معالجة التظلمات المقدمة من الطوائف السُّنية. وقد قامت الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة في العراق ثم في وقت لاحق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالاستفادة من أجواء السخط تلك واستغلالها بدرجة كبيرة، وهو ما أفضى إلى الأزمة الحالية.

٥ – وساهم تشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي عُين في آب/أغسطس ٢٠١٤، في إنعاش الآمال في نجاح جهود الإنعاش وتحقيق المصالحة في العراق. وأقر مجلس النواب الحكومة الجديدة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ووافق بالإجماع على برنامج الحكومة الوزاري، الذي توخى معالجة بعض الأسباب الكامنة وراء التقدم السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، واستهدف، على سبيل الأولوية العاجلة، استعادة الأمن في العراق واسترداد الأراضي التي كان قد سيطر عليها التنظيم المذكور. واتخذت الحكومة الجديدة عددا من الخطوات الرامية إلى دفع عجلة برنامجها الإصلاحي، بوسائل منها معالجة الشكاوى المقدمة منذ وقت طويل، ولا سيما من الطائفة السنية، والتي يُدّعى فيها انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية، والتطبيق التمييزي لقوانين مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، قدم رئيس الوزراء العبادي في آب/أغسطس ٢٠١٥ مجموعة من الإصلاحات تتضمن عنصرا قويا لمكافحة الفساد وتتوخى كذلك تعزيز سيادة القانون، والنهوض بالمساءلة والتصدي لتفشي الإفلات من العقاب. وتم تسليط مزيد من الضوء على هذه الجهود في الدعوة التي وجهها آية الله العظمى السيد علي السيستاني إلى البرلمان ورئيس الوزراء، وأشار فيها إلى أن هاتين المؤسستين ينبغي أن تركز جهودهما الإصلاحية على تحسين النظام القضائي.

باء – التطورات الأمنية

٦ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تغيرات جذرية في البيئة الأمنية، يمكن تقسيمها بصفة عامة إلى ثلاث فترات رئيسية.

١ - كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

٧ - اكتمل الانسحاب النهائي لقوات الولايات المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ورغم فترة من الاستقرار النسبي، ظلت البيئة الأمنية متقلبة يتعذر التنبؤ بها وتتسم باستمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة باستخدام أساليب العنف المفرط. وتمثلت معظم الأنشطة في عمليات اغتيال استهدفت زعماء سياسيين ودينيين وقبليين، إضافة إلى ضحايا آخرين في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لحفظ النظام العام، وكبح جماح العنف المفرط، اتسم عام ٢٠١٢ بزيادة مطردة، وإن كانت بطيئة، في عدد الحوادث الأمنية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أطلق أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم القاعدة في العراق آنذاك، حملة باسم ''كسر الجدران''، تهدف إلى تأمين الإفراج عن السجناء بغرض زيادة أعداد عناصر تنظيم القاعدة في العراق والاستحواذ على الأراضي في العراق، ولا سيما في محافظة الأنبار.

٢ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤

٨ - شهد الجزء الأول من عام ٢٠١٣، زيادة في تقلب البيئة الأمنية حيث تطورت عمليات الجماعات المسلحة بسرعة لتتحول إلى حملة تمرد. وكان للتوترات الإقليمية أيضا، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، أثر سلبي على العراق. وساهمت التوترات السياسية والطائفية في تأجيج الاضطراب المتزايد. وشكل حادث الحويجة (كركوك) الذي وقع في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نقطة تحول رئيسية حيث أفادت التقارير مقتل ٥٠ شخصا وإصابة ٢٠٠ آخرين بجروح خلال تدخل لقوات الأمن العراقية في أحد مواقع الاحتجاج. وأدى هذا الحادث إلى إذكاء جذوة الانقسامات بين الحكومة والطوائف السنية. وبصورة تدريجية، أدى تهميش الطوائف السنية، وارتفاع الأصوات الداعية إلى إنشاء محافظة متمتعة بالحكم الذاتي في الأنبار، بالاقتران مع ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب، إلى إيجاد مرتع خصب أتاح للجماعات المسلحة التقدم وتجنيد الأفراد لصالحها. واعتبارا من منتصف أيار/مايو ٢٠١٣ وما بعده، وبدءا بمحافظة الأنبار، أدت المناوشات بين القبائل وقوات الأمن العراقية، واستهداف مرافق هذه القوات وأفرادها إلى حلقة من الهجمات والعمليات الانتقامية.

٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، تُوجت حملة ''كسر الجدران'' بهجوم نفذه تنظيم القاعدة في العراق على سجني أبي غريب والتاجي أسفر عن إطلاق سراح عدد كبير من السجناء. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلن تنظيم القاعدة في العراق نهاية تلك الحملة، وأطلق في الوقت نفسه حملة ''حصاد الأجناد''، الرامية إلى تجنيد البعثيين السابقين وعناصر سابقة في

الجيش العراقي من بين صفوف قوات الأمن العراقية. وشهد الربعان الأخيران من عام ٢٠١٣ طفرة كبيرة في أنشطة الجماعات المسلحة، صاحبها ارتفاع في الضحايا المدنيين. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، وبينما كانت قوات الأمن العراقية تحاول إخلاء مواقع احتجاج في الأنبار وأجزاء أخرى من البلد، حدث تحول كبير في ديناميات التراع. وانخرط تنظيم القاعدة في العراق وما يرتبط به من جماعات مسلحة على نحو متزايد في اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن العراقية وأحكم سيطرته بسرعة على مساحات من الأراضي في الأنبار (لا سيما في الفلوجة وأجزاء من الرمادي)، ليستولي لاحقا على مدينة الموصل (نينوى)، وأجزاء من محافظات صلاح الدين وديالا. وعقب الاستيلاء على مدينة الموصل، لجأت الحكومة إلى تكثيف استخدامها لقوات الحشد الشعبي، بما في ذلك الميليشيات وغيرها من المتطوعين المسلحين، الذين انخرطوا في عمليات عسكرية جنبا إلى جنب مع قوات الأمن العراقية.

٣ - من آب/أغسطس ٢٠١٤ حتى الآن

١٠ - في مطلع شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، تراجعت قوات البشمركة إلى جنوب مرتفعات سنجار (نينوي) في أعقاب اشتباكات مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشمال الغربي من مدينة الموصل. وفي نفس الوقت، شن التنظيم هجمات عرقية - طائفية ضد الأتراك والإيزيديين والمسيحيين والطوائف الأخرى في مدينة الموصل، ومنطقة زمار وسهول نينوى وجبل سنجار. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلقت الولايات المتحدة أولى غاراتها الجوية ضد التنظيم في جبل سنجار، حيث كان الآلاف من الإيزيديين محاصرين. وفي الأشهر التالية، تم تشكيل تحالف دولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل دعم العمليات الميدانية لقوات الأمن العراقية بهدف منع زحف التنظيم والتصدي له. وعلى إثر تقديم الدعم العسكري الدولي، قام التنظيم وما يرتبط به من جماعات مسلحة بتكييف أساليبه من خلال الحد من تحركات الأفراد والموارد، والاختباء في المناطق المدنية، وشن الغارات، واستخدام أساليب العنف المفرط ضد أهداف عسكرية ومدنية. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التراع دائرا في مختلف أجزاء محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى.

ثالثا - الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الناشطة في العراق

١١ - تناول تقريري السابق عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/2011/366) وصف مسؤوليات وقدرات قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش العراقي والشرطة العراقية ومجالس الصّحوة، إضافة إلى قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان. وحدد أيضا الجماعات المسلحة المتورطة في النزاع الدائر في العراق، ولا سيما تنظيم القاعدة في العراق وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ويصف الفرع التالي الأطراف التي برزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

قوات الحشد الشعبي والميليشيات الموالية للحكومة

١٢ - عقب سقوط الموصل في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، انضم إلى صفوف قوات الأمن العراقية في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كل من قوات الحشد الشعبي المؤلفة أساسا من الشيعة ومن عدد متزايد من المتطوعين السنيين، والميليشيات الموالية للحكومة، ومتطوعون آخرون من القبائل. ويعود ذلك إلى نداء وجهه رئيس الوزراء آنذاك، المالكي، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وإلى الفتوى التي أصدرها آية الله العظمى علي السيستاني في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يهيب فيها بجميع العراقيين الانضمام إلى الكفاح. وقد تمخض عن ذلك إنشاء لجنة الحشد الشعبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحظيت اللجنة بإقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، باعتبارها الهيئة المعهود لها بإدارة شؤون قوات الحشد الشعبي. وأصدر مجلس الوزراء في قراره المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تعليمات إلى الوزارات ومؤسسات الدولة يدعوها فيها إلى اعتبار لجنة الحشد الشعبي مؤسسة رسمية خاضعة لسلطة رئيس الوزراء. ووفقا للحكومة، تنضوي جميع الميليشيات تحت لواء قوات الحشد الشعبي. ومع ذلك، يظل من الصعب التحقق من درجة تحكم الحكومة في قوات الحشد الشعبي وسيطرتها عليها.

١٣ - ويقدر القوام الإجمالي لقوات الحشد الشعبي بعدد يتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٥٠ فرد على نطاق البلد. وثمة قلق إزاء عدم وجود شرط الحد الأدنى لسن الأشخاص الذين يلتحقون بهذه القوات، الأمر الذي يفسح المجال أمام إمكانية تجنيد أفراد دون السن القانونية.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، انضمت إلى الكفاح أيضا ميليشيات أخرى، من قبيل عصائب الحق أو كتائب حزب الله أو سرايا السلام، وذلك من أجل تعزيز العمليات القتالية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٥ - كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق فرعا من فروع تنظيم القاعدة في العراق[١] الذي ينشط في العراق منذ عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٠، تولى أبو بكر البغدادي زعامة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وظل زعيما لهذا التنظيم إلى أن توسّع رسميا ليشمل الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٣، عندما أعلن البغدادي تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

١٦ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعلن أبو بكر البغدادي اعتزامه إنشاء خلافة تمتد من العراق إلى الجمهورية العربية السورية، عاصمتها الموصل، وادعى بسط سلطته الدينية والاجتماعية والعسكرية على الطائفة المسلمة. وأفادت التقارير الواردة بأن التنظيم الذي باتت له قاعدة عريضة في العراق والجمهورية العربية السورية قد استقطب الآلاف من المقاتلين الأجانب، بما في ذلك من آسيا الوسطى وأوروبا. وانضم إلى الجماعة أيضا بعثيون سابقون وأفراد سابقون في الجيش العراقي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتقل التنظيم تدريجيا من التركيز على الهجمات ضد المدنيين إلى مزيج من تكتيكات العنف المفرط والعمليات العسكرية ما أفضى إلى السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين في عام ٢٠١٤.

١٧ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أُدرج التنظيم في قائمة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٨ - في آب/أغسطس ٢٠١٤، دعت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي للبلدان من أجل مكافحة التنظيم. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان أكثر من ٦٠ بلدا قد ساهمت بالطائرات، وبتقديم المساعدة العسكرية، وإيفاد المستشارين العسكريين إلى البلد، وإنشاء قواعد للعمليات ولتدريب القوات العراقية.

---

(١) من الصعب تحديد الخط الفاصل بين جماعتي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وتنظيم القاعدة في العراق، حيث كان هناك تداخل في عضوية الجماعتين في بعض الأحيان، وقد نشطت الجماعتان في وقت واحد في البلد.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال: الحوادث والاتجاهات

ألف - قتل الأطفال وتشويههم

١٩ - ظلت عمليات القتل والتشويه من أكثر الانتهاكات التي تمس الأطفال. وتعكس الإحصاءات الواردة أدناه للضحايا الأطفال أرقاما متحفظة ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى من ذلك بكثير، حيث تعثرت محاولات توثيق الحالات بسبب الأوضاع الأمنية والصعوبات التي تحول دون الوصول إلى الضحايا. وسُجل ارتفاع ملحوظ في أعمال العنف منذ عام ٢٠١٤، وبالرغم من الحالة الأمنية الحرجة، أبلغت الأمم المتحدة عن مقتل ٩٤٧ ١٤ مدنيا وجرح ١٨٩ ٢٩ فردا على الأقل في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي حين يتعذر تصنيف هذه الأرقام حسب العمر، فإنها تبين التدهور الشديد للحالة الأمنية في العراق.

٢٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت الأمم المتحدة، من خلال آليتها للرصد والإبلاغ، عن مقتل ٢٥٦ ١ طفلا (منهم ٢٣٠ من الفتيات و ٦٩٢ من الفتيان و ٣٣٤ طفلا لم يحدد جنسهم) وإصابة ٨٣١ ١ طفلا (منهم ٣٢٧ من الفتيات، و ٩٢٧ من الفتيان، و ٥٧٧ لم يحدد جنسهم) نتيجة العنف المرتبط بالنزاع الدائر. وسُجلت أعلى نسبة من الضحايا في محافظات ديالى وبغداد ونينوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك، وهي المناطق التي كانت الأكثر تضررا من النزاع والعنف. وفي عام ٢٠١٤ وحده، سقط ما لا يقل عن ١٩٠ ١ من الضحايا الأطفال (منهم ٢٥٣ من الفتيات، و ٥٨٧ من الفتيان، و ٣٥٠ طفلا لم يحدد جنسهم) نتيجة تكثيف النزاع وتدهور الحالة الأمنية. في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، كانت معظم الإصابات الموثقة في صفوف الأطفال ناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والطلقات النارية غير المباشرة في سياق الهجمات التي تشنها أساسا الجماعات المسلحة باستخدام تكتيكات العنف المفرط. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، مع استهلال وتكثيف عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سُجلت زيادة في العدد الموثق من الضحايا الأطفال بسبب الاشتباكات التي اندلعت بين أطراف النزاع، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف بالمدفعية الثقيلة. وظل القتل العشوائي للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، وعدم تقيد الأطراف بمبادئ التمييز والتناسب في سير الأعمال العدائية، من بواعث القلق الشديد.

٢١ - ويعزى أكثر من نصف العدد الإجمالي للإصابات الموثقة في صفوف الأطفال إلى الهجمات التي تستخدم فيها تكتيكات العنف المفرط ويُدعى ارتكابها من جانب تنظيم القاعدة في العراق/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام. واستهدفت هذه الهجمات الأماكن العامة، بما في ذلك المساجد والمدارس والمستشفيات. فعلى سبيل المثال، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، شهدت مدينة تكريت (محافظة صلاح الدين) مقتل فتى يبلغ من العمر ١٢ عاما وجرح أربعة فتيان آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٥ عاما نتيجة انفجار انتحاري في مسجد سني. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الحادث. وفي هجوم آخر نُفذ في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في مدينة بعقوبة (محافظة ديالى)، قُتل ستة فتيان وأصيب ١٠ آخرون بجروح، تتراوح أعمارهم جميعا ما بين ١٢ و ١٧ عاما، عندما قام تنظيم القاعدة في العراق، حسبما يُدعى، بتفجير اثنين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، داخل ملعب للأطفال. وفي حادث آخر وقع في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، في مدينة المقدادية (محافظة ديالى)، قُتل طفلان (صبي وفتاة) مع والدهما، عندما تم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع أمام منزلهم.

٢٢ - وظل الأطفال يسقطون ضحايا للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وتستهدف بها قوات الأمن العراقية أو شخصيات بارزة من قبيل زعماء الطوائف والقبائل، والقضاة، والمعلمين، والأطباء، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين. وقد قُتل أو جُرح خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في هجمات من هذا القبيل ما لا يقل عن ٧٠٠ طفل (وهو ما يمثل حوالي ٢٣ في المائة من مجموع عدد الضحايا). فعلى سبيل المثال، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في مدينة المحمودية (محافظة بغداد)، قُتل ثلاثة أبناء وابنة (تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١٣ سنة) لأحد أعضاء مجلس الصحوة، إلى جانب أفراد أسرتهم، على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية في منزلهم الواقع في منطقة اللطيفية.

٢٣ - وسجل ما لا يقل عن ٤٥٣ حالة موثقة من الضحايا الأطفال (١٥ في المائة من مجموع عدد الضحايا) بسبب التدهور الشديد للنزاع المسلح في عام ٢٠١٤ والجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة التقدم الذي يحرزه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبخاصة في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، مثل الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك. وتشمل تلك الإصابات ما لا يقل عن ٣٨٠ حالة موثقة في صفوف الأطفال بسبب الغارات الجوية التي تشنها القوات الجوية العراقية (تم التحقق من ٢٤٦ حالة منها). وفي حادث وقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قُتل خمسة أفراد من أسرة واحدة، من بينهم ثلاثة أطفال، في غارة جوية استهدفت منزلهم في قرية الفاضلية شمال شرق الموصل (محافظة نينوى). وفي حادث آخر وقع في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، في مدينة تكريت (محافظة صلاح الدين)، قُتلت أربع فتيات وتسعة فتيان (تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وعشرة أعوام) في غارة جوية نفذتها القوات الجوية العراقية أو استهدفت منطقة الأعلام التي يوجد فيها أعضاء تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام. وفي حادث آخر وقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أفادت التقارير أن عمليات قصف قامت بها قوات الحشد الشعبي ومليشيات شيعية في المقدادية (محافظة ديالى) أدت إلى مقتل ١٧ مدنيا، من بينهم ثلاثة أطفال.

٢٤ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في مدينة بعقوبة (محافظة ديالى) اقتحمت عناصر مسلحة من ميليشيا عصائب الحق مركز شرطة المفرق وأطلقت النار على المحتجزين. وقد قتل في الهجوم ٥٢ محتجزا، منهم أربعة فتيان. ووفقا لتحقيق أجري بقيادة الحكومة، لم يتم تحديد هوية الجناة. وفي حوادث أخرى، قامت عناصر قوات الحشد الشعبي باستهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. فعلى سبيل المثال، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، في بلدة السعدية (ديالى)، قُتل ١٦ صبيا تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٧ عاما ومعهم ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا آخرين عندما أطلقت عناصر مسلحة من قبيلة الزركوش النار على مسجد مصعب بن عمير أثناء أداء صلاة الجمعة. وقد ألقت السلطات العراقية القبض على ثلاثة من الجناة.

٢٥ - وطيلة الشهر الأخير من عام ٢٠١٤ وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، ظلت الأمم المتحدة تتلقى تقارير تفيد وقوع إصابات في صفوف المدنيين من جراء الغارات الجوية والقصف[٢]. ونظرا لوجود قوات جوية وطنية ودولية عاملة في العراق، فقد تعذر إسناد المسؤولية عن الغارات الجوية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أفادت التقارير وقوع غارات جوية استهدفت قريتي الفرحانية والصبيحات (محافظة صلاح الدين)، أدت إلى مقتل ١٢ مدنيا، منهم نساء وأطفال. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، ذُكر أن غارات جوية استهدفت منطقة برطلّة شرق الموصل أدت إلى قتل ١١ مدنيا، منهم ثلاثة أطفال. ورغم الاعتراف بضرورة الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التصدي لزحف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى المرتبطة به، فإن العدد الكبير من الإصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك الأطفال، نتيجة للغارات الجوية أمر يثير شواغل جدية فيما يتعلق بمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تدعو إلى التمييز وتوخي الحيطة والتناسب في استخدام القوة.

٢٦ - وتمكنت الأمم المتحدة أيضا من توثيق بعض الهجمات المنفذة ضد طوائف دينية محددة. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُضرمت النيران في أربعة أشخاص، من بينهم طفلان، في هجوم نفذه مقاتلون إيزيديون وقوات كردية سورية في أم الدنبوك، سنجار (محافظة نينوى) وقد تُصنف هذه الهجمات في حال ثبوتها باعتبارها من جرائم الحرب. ويقع

(٢) تقرير مشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حماية المدنيين في سياق النزاع المسلح الدائر في العراق: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ - نيسان/أبريل ٢٠١٥.

على عاتق الحكومة واجب التحقيق على الفور في هذا الحادث وضمان ملاحقة المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة.

٢٧ - ويشمل العدد الإجمالي للضحايا الذين تم توثيق حالاتهم تسعة أطفال أصيبوا نتيجة مخلفات الحرب من المتفجرات، حيث تعرض للقتل اثنان من الفتيان واثنتان من الفتيات وتعرض للتشويه ١٢ من الفتيان وخمس فتيات. وقد وقع معظم هذه الحوادث خلال عام ٢٠١١، وتم الإبلاغ عنها من بابل وكركوك وصلاح الدين والنجف وميسان وديالى.

باء - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٨ - لا يزال من الصعب التحقق من نطاق أنشطة تجنيد الأطفال في العراق بسبب تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة، والثقافة العسكرية المترسخة تقليديا المجتمع العراقي، وخوف الأسر من الإبلاغ عن الحوادث، والشواغل الأمنية للضحايا وأسرهم. ومع ذلك، تمكنت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من توثيق حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال، وكذلك في مهام الدعم، من جانب أطراف النزاع في العراق.

تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة

٢٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة بهدف إشراكهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في أعمال القتال. وقد استُخدم الأطفال للتجسس والاستطلاع، ونقل الإمدادات والمعدات العسكرية، والقيام بدوريات، والعمل في نقاط التفتيش، وتصوير الهجمات بالفيديو لأغراض الدعاية، وزرع الأجهزة المتفجرة، والمشاركة فعليا في هجمات أو معارك.

٣٠ - وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى منتصف عام ٢٠١٣، وردت تقارير تفيد قيام تنظيم القاعدة في العراق بتجنيد أطفال، بيد أن الحالات التي أمكن التحقق منها محدودة. وقام جناح الشباب من تنظيم القاعدة في العراق، ”طيور الجنة“، بتجنيد الأطفال واستخدامهم في مهام الدعم، وكذلك لأغراض القتال من خلال تكليفهم مثلا بتصوير الهجمات بالفيديو، وزرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتنفيذ الهجمات الانتحارية بالقنابل. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، في الموصل (نينوى)، قتلت عناصر قوات الأمن العراقية صبيين (يبلغان من العمر ١٦ و ١٧ عاما) كانا بصدد زرع جهاز متفجر يدوي الصنع على جانب الطريق. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، نجحت قوات الأمن العراقية من تخليص صبي من خاطفيه أفادت التقارير أنه اعترف بارتباطه بجناح ”طيور الجنة“، وتحدث عن خطط لاستخدامه في تنفيذ تفجير انتحاري.

٣١ - ويمثل لجوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بصورة ممنهجة إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم وما ورد من تقارير بشأن تشكيل ”أجنحة الشباب“ مصدر قلق بالغ باعتباره تكتيكا حربيا يستخدمه التنظيم بشكل متزايد.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٤ وحده، تحققت الأمم المتحدة مما لا يقل عن ٦٧ حالة لفتيان تم تجنيدهم من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بيد أن هذه الأرقام لا تعكس النطاق الكامل لعمليات تجنيد الأطفال. وبعد سقوط الموصل في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب التنظيم، بما في ذلك في المعارك أو المهام الشرطية، ارتفاعا حادا في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم. وقام التنظيم وما يرتبط به من جماعات مسلحة باختطاف الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما، معلنة أن الجهاد واجب على جميع الذكور. وفي حالات أخرى، قام التنظيم بتجنيد أبناء عناصر التنظيم أو أقاربهم، أو استهدف الأطفال اليتامى. وظلت التقارير الواردة من شهود عيان تفيد مشاركة أطفال إلى جانب الكبار في القيام بالدوريات التابعة للتنظيم وفي العمل بنقاط التفتيش في نينوى وصلاح الدين وديالا. ووردت هذه التقارير بوجه خاص من الموصل وتلعفر (محافظة نينوى). فعلى سبيل المثال، في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أفاد شهود في هاتين المدينتين بصورة متسقة مشاهدتهم أطفالا مسلحين يرتدون زيا مماثلا لزي مقاتلي التنظيم ويقومون بدوريات تابعة له. وأفادت بعض المصادر أن التنظيم يقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض في مقدمتها مراقبة المناطق، لكنها أفادت أيضا بأن الأطفال يُكلفون باعتقال واحتجاز الأفراد، أو يُستخدمون في مهام قتالية. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، في مدينة الفلوجة (محافظة الأنبار)، أفادت التقارير انضمام خمسة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما من منطقة البو عيثة بصورة طوعية إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأنهم يتقاضون مرتبات ويستخدمون كمقاتلين. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير تعذر التحقق من صحتها تفيد تجنيد الفتيات. فعلى سبيل المثال، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ورد أن التنظيم المذكور قام بتجنيد تسع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٧ عاما في تكريت (محافظة صلاح الدين)، وأجبرهن على حمل الأسلحة.

٣٣ - وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، أُخذ مئات من الفتيان قسرا من أسرهم في نينوي (معظمهم في الموصل وتلعفر)، منهم يزيديون وتركمان، ثم أُرسلوا إلى مراكز التدريب، حيث تم تلقين فتيان لا تزيد أعمارهم على الثمانية تعاليم القرآن وكيفية استخدام الأسلحة وأساليب القتال. وذُكر أن هناك ما لا يقل عن خمسة

مراكز للتدريب تستقبل هؤلاء الأطفال في تلعفر، والموصل، وجنوب الموصل، وفي حلب والرقة (بالجمهورية العربية السورية). ويتم نشر صور الدورات التدريبية بصورة منتظمة عبر وسائط الإعلام الاجتماعية. وفي حادث سُجل في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، تعرض أخَوَان من الإيزيديين يبلغان من العمر ١٠ أعوام و ١٦ عاما للتجنيد القسري من جانب التنظيم في نينوى. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام التنظيم بتجنيد ٤٠ من الفتيان قسرا في مدينة الشرقاط (محافظة صلاح الدين) أثناء مراسم أداء صلاة الجمعة. وأبلغ التنظيم الأمهات بأن أبناءهن سينضمون إلى التنظيم في معركته ضد قوات الأمن العراقية. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، في الموصل، أبلغ التنظيم الأسر التي لديها اثنين أو أكثر من الأبناء الذكور أنه يتعين على أحد أبنائها الانضمام إلى التنظيم. وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥، فرض التنظيم التجنيد الإلزامي للأطفال في مدينة الرطبة الواقعة غرب الرمادي (محافظة الأنبار). وفي منتصف نيسان/أبريل، بعد سقوط مدينة تكريت (محافظة صلاح الدين)، شرع التنظيم في التجنيد القسري للرجال والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٠ عاما. وأفادت التقارير تعرض ١٠٠ من الشباب والأطفال للتجنيد القسري.

٣٤ - وتلقت الأمم المتحدة تقارير من مصادر موثوقة تفيد تشكيل جناح للشباب في التنظيم المذكور أُطلق عليه اسم فتيان الإسلام[٣]، وأفيدَ أن هذا الجناح نشط في بعض المناطق المتضررة، بما في ذلك ديالى وصلاح الدين، دون أن يتسنى التحقق من صحة هذه الادعاءات. ووردت معلومات تفيد أيضا قيام التنظيم بتجنيد أطفال لتنفيذ عمليات تفجير انتحارية. فعلى سبيل المثال، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، قام أحد الانتحاريين، ذكر شهود عيان أنه طفل، بتفجير نفسه في جنازة أحد القادة المحليين في محافظة الأنبار. وتفيد التقارير بأن التنظيم يستخدم أيضا الأطفال لتنفيذ عقوبة الإعدام، فيجبرهم على إطلاق النار على المدنيين وقطع الرؤوس. وقد نشر التنظيم عبر وسائط الإعلام الاجتماعية صورا وأشرطة فيديو لفتيان وهم يتلقون التدريب أو يرتكبون أعمال عنف.

تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الحشد الشعبية والميليشيات الموالية للحكومة

٣٥ - ظل الأطفال مرتبطين بقوات الحشد الشعبية والميليشيات الموالية للحكومة في جميع مناطق النزاع، وكذلك في بغداد والبصرة. وشُوهد أطفال يطوفون يوميا إلى جانب الكبار المرتبطين بتلك الجماعات وهم يرتدون الزي العسكري ويحملون الأسلحة. فعلى سبيل

(٣) مقابله باللغة الإنكليزية ”Boys of Islam“.

المثال، وردت في تموز/يوليه ٢٠١٤ معلومات تم التحقق من صحتها عن أطفال يشاركون في دوريات تنظمها الميليشيات في منطقة الحرية ببغداد. كما أشار عدد من التقارير في آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى تعرض فتيان لا تزيد أعمارهم على العشر سنوات للتجنيد والاستخدام من جانب جماعات الدفاع عن النفس التي يُدعى ارتباطها بقوات الحشد الشعبية في بلدة عامرلي (محافظة صلاح الدين) وقد أشاد قادة قوات الحشد الشعبية والميليشيات الموالية للحكومة، في مناسبات عديدة وبصورة علنية، بالأطفال والشباب العراقيين لإسهامهم في تحرير بلدهم، مدعين أن على جميع العراقيين، بمن فيهم الأطفال، واجب مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، دعا آية الله العظمى السيستاني جميع الطلاب إلى قضاء عطلتهم الصيفية في التدريب العسكري. ونتيجة لذلك، تحول عدد من المدارس في بغداد وديالى والبصرة وغيرها من المحافظات في الجنوب إلى معسكرات للتدريب الديني والعسكري للأطفال، ووجهت وزارة الشباب والرياضة رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى المديريات في جميع المحافظات تشجع فيها على استخدام نوادي الشباب لأغراض التدريب العسكري للأطفال والشباب.

٣٦ - وفي حين لم تصدر تعليمات تدعو الأطفال إلى المشاركة بنشاط في القتال، فإن من دواعي القلق أن الحكومة لم تتخذ أي تدابير فعلية من أجل التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الحشد الشعبية والميليشيات الموالية للحكومة. وفي هذا الصدد، أكرر تأكيد أهمية قيام الحكومة بتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع، وهو تدبير شدد عليه تقريري السابق عن العراق باعتباره من الأولويات، كما شددت عليه النتائج التي خلُص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

٣٧ - وأفيد أيضا ارتباط الأطفال بجماعات الإيزيديين للدفاع عن النفس الذين يقاتلون إلى جانب البشمركة في محافظة نينوى، بما في ذلك في الخطوط الأمامية في مرتفعات سنجار، وتلكيف والحمدانية ومخمور. في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، أكد أحد الإيزيديين المشردين داخليا أن ابنه البالغ من العمر ١٥ عاما قد انضم طوعا إلى ميليشيا ششّو (وهي أحد ميليشيات الإيزيديين للدفاع عن النفس) وأنه يحمل سلاحا للدفاع عن طائفته في مرتفعات سنجار. وتم أيضا التحقق من ارتباط العشرات من الأطفال بجماعات الدفاع عن النفس التركمانية التي تحارب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من نينوى وكركوك، وكذلك بالميليشيات القبلية السُّنية التي تدعم قوات الأمن العراقية في حربها ضد التنظيم في الرمادي (محافظة الأنبار).

٣٨ - وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، أبلغ شهود عيان عن أطفال يحرسون نقاط التفتيش التابعة لمجالس الصحوة، ومعظمهم في محافظات الموصل وديالى وبابل وصلاح الدين والأنبار. وأشارت المعلومات الواردة إلى تجنيد الفتيان محليا بأوراق هوية مزورة.

احتجاز الأطفال على أساس تهم أمنية

٣٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بلغ عدد الأطفال (وجميعهم فتيان) المعتقلين في مرافق الاحتجاز ٤٨٦ طفلا. وكان مجموع ٤٧٤ منهم محتجزين في وسط العراق وجنوبه ومتهمين أو مدانين بتهم أمنية بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٥). وكان ١٢ طفلا محتجزين من جانب سلطات حكومة إقليم كردستان بموجب المادة ٢ من قانون إقليم كردستان لمكافحة الإرهاب رقم ٣ (٢٠٠٦). وقد احتُجز هؤلاء الأطفال لفترات تتراوح بين شهرين وثلاث سنوات. ولا تزال حماية الأطفال المخالفين للقانون تشكل تحديا في العراق. إذ لا توجد مؤسسات خاصة بهؤلاء الأطفال، كما لا توجد بدائل عن السجن. ولا تستوفي مرافق احتجاز الأطفال الموجودة المعايير الدولية، وتفتقر إلى البنية التحتية الأساسية. وكثيرا ما يتم احتجاز الأطفال، ولا سيما الفتيات، في مرافق مشتركة مع البالغين. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء ما أبرزته في تقريرها كل من لجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/IRQ/CO/1 و Corr.1) ولجنة حقوق الطفل (CRC/C/OPAC/IRQ/CO/1) من شواغل حيث أشارتا إلى أن المتهمين بتهم أمنية، بمن فيهم الأطفال، يتعرضون للاعتقال دون أن تصدر بحقهم أوامر توقيف، ويودعون قيد الحبس الانفرادي أو في مراكز احتجاز سرية لفترات مطوّلة من الزمن، يتعرضون خلالها، حسبما أفيد، لسوء المعاملة ولأعمال تبلغ حد التعذيب. وقد شدد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في توصياته إلى حكومة العراق على أهمية كفالة وصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية إلى الأطفال المحتجزين في مرافق الاحتجاز.

٤٠ - وينص القانون العراقي لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥ على عقوبة الإعدام بغض النظر عن سن المتهم وقت الارتكاب المزعوم للجريمة أو وقت الإدانة. وثمة مخاوف جدية من أن يكون ثلاثة أجانب (يمني وسوري وسعودي)، لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة وقت ارتكابهم المزعوم للجريمة، قد حُكم عليهم بالإعدام ولا يزالون قيد الاحتجاز لدى السلطات العراقية بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب. وقد رفضت السلطات العراقية، في جميع هذه القضايا الثلاثة، وثائق رسمية مقدمة من بلدان المحكوم عليهم تثبت أنهم كانوا أحداثا وقت ارتكابهم المزعوم للجريمة.

جيم - العنف الجنسي ضد الأطفال

٤١ - لا يزال التحقق من حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال في العراق مهمة صعبة للغاية ويظل توثيقها تحديا بسبب خوف الأسر والمجتمعات المحلية من الوصم و/أو الانتقام، بما في ذلك الجرائم التي تُرتكب باسم الشرف. ونتيجة لذلك، ينبغي النظر إلى عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها والتحقق منها باعتباره مجرد مؤشر على اتجاهات أوسع نطاقا، إذ تشير التقديرات إلى وجود نقص كبير في الإبلاغ عن هذه الحوادث. وفي حادث واحد تم التحقق منه يعود إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قام ضابط من قوات الأمن العراقية وثلاثة من جنوده باغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما في مدينة الموصل (محافظة نينوى). وتم في وقت لاحق إلقاء القبض على الجناة بتهمة الاغتصاب.

٤٢ - ومنذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أدت أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات، إلى زيادة في الإبلاغ عن الانتهاكات. ولئن كان من المرجح أن يظل الإبلاغ عن هذه الانتهاكات محدودا بسبب القيود الأمنية وتعذر الوصول إلى المتضررين والخوف من العواقب، فإن من الواضح أن التنظيم يمارس العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. فعلى سبيل المثال، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الموصل، قامت عناصر التنظيم باجتياح مترل أحد أفراد قوات الأمن العراقية في منطقة الزهور، وقام أربعة من عناصر التنظيم المسلحين باغتصاب ابنته البالغة من العمر ١٥ عاما. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، في مدينة سنجار (محافظة نينوى)، قام التنظيم باختطاف أكثر من ٤٠٠ من نساء وفتيات الطائفة الإيزيدية ثم نقلهن إلى منطقتين خاضعتين لسيطرته، هما غابات الموصل وتلعفر (محافظة نينوى) وذكر أن الفتيات أُجبرن على الخضوع للاستعباد الجنسي. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنها تمكنت من جمع بيانات من شهود تشير إلى ارتكاب ''أنماط واضحة من العنف الجنسي والجنساني'' ضد نساء وفتيات الطائفة الإيزيدية، بما في ذلك اغتصابهن واستعبادهن جنسيا من جانب التنظيم وما يرتبط به من جماعات مسلحة[٤]، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات وموظفيها المشمولين بالحماية

٤٣ - ظل عدد حوادث الهجمات على المدارس وموظفيها المشمولين بالحماية، وكذلك عدد حالات الاستخدام العسكري للمدارس من قبل عناصر مسلحة، مرتفعا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم توثيق زيادة حادة في هذه الحوادث في عام ٢٠١٤، تعزى بدرجة

(٤) A/HRC/28/18.

كبيرة إلى تدهور الوضع الأمني، وتزايد نفوذ التنظيم ووجوده، وتنفيذ الهجمات على المدارس التي استُخدمت كمراكز اقتراع في الانتخابات البرلمانية المعقودة في نيسان/أبريل (٢٣ مدرسة في بغداد وكركوك وصلاح الدين والأنبار ونينوى). وجدير بالإشارة أن تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من التراع طوال عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥ قد عرقل رصد هذه الحوادث والإبلاغ عنها بصورة شاملة.

٤٤ - وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن مجموع ١٧٣ حادثا من حوادث الهجوم على المدارس وموظفيها المشمولين بالحماية، بالإضافة إلى الاستخدام العسكري للمدارس. وفي الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، سُجل انخفاض سنوي بنسبة تتجاوز ٣٥ في المائة في الهجمات التي استهدفت قطاع التعليم. وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، تعرض ما مجموعه ٤٠ مدرسة للأضرار أو التدمير بواسطة هجمات مباشرة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو بسبب هجمات استهدفت مرافق أخرى تقع بالقرب من تلك المدارس. وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل ٢٣ طفلا على الأقل (تسع فتيات و ١٤ صبيا) وجرح ٢٩٣ طفلا (٨٧ من الفتيات و ١٢٣ من الفتيان، و ٨٣ طفلا لم يحدد جنسهم). فعلى سبيل المثال، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في تلعفر (محافظة نينوى)، قُتل خمسة فتيان وثلاث فتيات وأصيب ٨٦ من الفتيان و ٣٢ من الفتيات بجروح عندما تم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع داخل مدرسة قبك الابتدائية في قرية قبك التركمانية. وقد شهد عام ٢٠١٤ وحده ٤١ في المائة (٦٧ حادثا) من الحوادث المبلغ عنها. وتواصلت الهجمات على المدارس وموظفيها المشمولين بالحماية في الأشهر الست الأولى من عام ٢٠١٥. وأدى خمسة من هذه الهجمات إلى اشتباكات بين قوات الأمن العراقية والتنظيم في محافظة الأنبار. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل عدد غير معروف من المشردين داخليا الذين كانوا يستخدمون المرافق المدرسية أماكن للإيواء.

٤٥ - واستُهدفت سبع مدارس بسبب استخدامها لأغراض عسكرية من جانب أطراف التراع في محافظات الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين. وكانت أربع منها مستخدمة من جانب التنظيم (اثنتان في كل من محافظتي الأنبار وديالى) واثنتان من جانب قوات الأمن العراقية في مدينتي تكريت وبيجي (محافظة صلاح الدين)، ومدرسة واحدة من جانب قوات البشمركة في الموصل (محافظة نينوى). وتفيد التقارير أيضا بأن التنظيم يستخدم المدارس الموجودة في الأراضي التي يستولي عليها من أجل نشر آرائه العقائدية.

٤٦ - وفي الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٣، تلقت الأمم المتحدة ٥٧ تقريرا عن حوادث استهدفت العاملين في مجال التعليم، منها حوادث قتل وجرح واختطاف ما لا يقل عن

٦٣ مدرسا (قُتل منهم ٢٤ وجُرح ٢٩ واختُطف سبعة وتلقى ثلاثة آخرون تهديدات). فعلى سبيل المثال، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في مدينة الموصل (محافظة نينوى)، اقتحمت عناصر مسلحة مجهولة الهوية مدرسة المسعودي الثانوية في منطقة التأميم وقتلت مدير المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عن وقوع ١٢ من حوادث الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على مدرسين من جانب تنظيم الدولة الإسلامية. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، تمكنت الأمم المتحدة من توثيق أربعة هجمات على العاملين في مجال التعليم. وفي ٧ شباط/فبراير، قُتل مدرس في مدينة بعقوبة (محافظة ديالى) عندما زُرعت قنبلة في مركبته.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمم المتحدة ١٣٤ تقريرا تفيد قيام أطراف النزاع بشن هجمات على المستشفيات وموظفيها المشمولين بالحماية. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، تعرض ما مجموعه ١٥ من المستشفيات والمرافق الطبية لأضرار من جراء هجمات مباشرة وغير مباشرة، استُخدمت في معظمها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمم المتحدة ٥٨ تقريرا عن هجمات استهدفت العاملين في قطاع الصحة، منها حوادث قتل وجرح واختطاف ما لا يقل عن ٧٠ من الأطباء والممرضين (قُتل منهم ٢٧ وجُرح ٣٢ واختُطف ستة وتلقى خمسة آخرون تهديدات). وفي حادثة واحدة سُجلت في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، في مدينة المسيب (بمحافظة بابل)، قام أحد أفراد تنظيم القاعدة في العراق بإطلاق النار على جرّاح فأصابه بجراح خطيرة.

٤٨ - وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تلقت الأمم المتحدة ٦١ تقريرا تفيد وقوع هجمات على المستشفيات وموظفيها المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل نسبة ٤٦ في المائة من مجموع التقارير الواردة طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير. وسُجلت إحدى وأربعون حالة (٧٦ في المائة) من الهجمات الموثقة على المرافق الصحية وموظفيها في عام ٢٠١٤ في المناطق المتضررة من النزاع، من قبيل محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. وتعرض مستشفى الفلوجة العام (محافظة الأنبار) لما لا يقل عن ١٧ هجوما منفصلا بنيران غير مباشرة وبالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي أربعة حوادث، استهدفت جماعات مسلحة المستشفيات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٤، استهدفت عناصر التنظيم طبيبين في نينوى وكركوك لرفضهما تقديم العلاج للمقاتلين الجرحى التابعين للتنظيم. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تعرض منزل شخص معروف بتقديمه خدمات طبية لقوات الحشد الشعبية في مدينة المقدادية (محافظة ديالى) لهجوم استُخدم فيه جهاز متفجر يدوي الصنع.

وأسفر الهجوم عن إصابة ابنه البالغ من العمر ١٢ عاما وابنته البالغة من العمر ثمانية أعوام بجروح. واستخدم كل من التنظيم والميليشيات الموالية للحكومة سبعة مستشفيات على الأقل في محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك لمعالجة جرحاهم. فعلى سبيل المثال، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في مدينة المقدادية (محافظة ديالى)، قامت عناصر تابعة لعصائب الحق بإخلاء مستشفى المقدادية العام قسرا، مع استبقاء الطاقم الطبي فقط لمعالجة أفرادها المصابين.

هاء - اختطاف الأطفال

٤٩ - ظل اختطاف الأطفال يشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد اختُطف ما مجموعه ١ ٣٦٨ طفلا (٧٠٨ من الفتيات، و ٦٤٨ من الفتيان، و ١٢ طفلا لم يحدد جنسهم) في سياق ٣٩٠ حادثا. وكانت المحافظات الأكثر تضررا هي بغداد وكركوك ونينوى وصلاح الدين والأنبار. ويعتبر عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها أقل من العدد الحقيقي، وذلك لأسباب في مقدمتها خوف أسر الضحايا من الانتقام.

٥٠ - وقد تطورت الأسباب الكامنة وراء حوادث الاختطاف بموازاة مع التغيرات التي تشهدها الأوضاع الأمنية. ففي حين كانت عمليات اختطاف الأطفال في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ ترتبط بدوافع سياسية ومالية، من قبيل تمويل الجماعات المسلحة، اتسم اختطاف الأطفال في عام ٢٠١٤ باستهداف أطفال الأقليات لأغراض في مقدمتها العنف الجنسي والتجنيد.

٥١ - وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، انخفض عدد حالات اختطاف الأطفال المبلغ عنها بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل في السنة (٤٧ طفلا في عام ٢٠١١، و ١٨ طفلا في عام ٢٠١٢، وأربعة أطفال في عام ٢٠١٣) ويُدّعى أن الأطفال المختطفين في هذه الحوادث قد أُطلق سراحهم بعد دفع فدية. فعلى سبيل المثال، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية باختطاف فتى يبلغ من العمر ١٦ سنة في مدينة كركوك بالقرب من منزله الواقع في منطقة الضبّاط وأُطلق سراح الفتى بعد مرور بضعة أيام على دفع فدية قدرها ٠٠٠ ٢٠ دولار. وتعتقد الأسرة أن تنظيم القاعدة في العراق هو المسؤول عن هذا الحادث وأن الفدية كانت لتمويل عملياته.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٤، ارتفع عدد الأطفال المختطفين ارتفاعا حادا (١ ٧٨٠ في المائة بالمقارنة مع السنوات الثلاث الماضية مجتمعةً). واختُطف ما لا يقل عن ١ ٢٩٧ طفلا (٦٨٥ من الفتيات و ٦١٢ من الفتيان) في ٣٢٢ حادثا موثقا. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة

أساسا إلى عمليات اختطاف الإيزيديين المدنيين من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في آب/أغسطس ٢٠١٤ في مدينة سنجار (محافظة نينوى)، حيث أُخذ الأطفال بأعداد غفيرة مع أسرهم واحتُجزوا في مواقع مختلفة. فعلى سبيل المثال، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، قام التنظيم باختطاف ٢٠ طفلا من الإيزيديين (٨ فتيان و ١٢ من الفتيات) تتراوح أعمارهم بين العامين و ١٦ عاما رفقة آبائهم وهم يفرون هجوما شُنّ على قرية خان صور، واحتُجزوا في مبنى في مدينة تلعفر مع مئات من الأسر الإيزيدية الأخرى. وقد ظل مكان وجودهم مجهولا حتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. ووفقا لتقارير تم التحقق من صحتها، تم فصل الفتيات اللائي تتجاوز أعمارهن ١٢ عاما عن أسرهن وجرى بيعهن في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية، أو احتُجزن بغرض استعبادهن جنسيا، في حين أُجبر الفتيان على الانضمام إلى التنظيم في العمليات القتالية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، تحققت الأمم المتحدة من حادثين لاختطاف الأطفال. ففي حادث سُجل في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اختُطف فتى من الشيعة التركمان يبلغ من العمر ١٥ عاما من جانب جناة مجهولي الهوية طلبوا إلى أسرته دفع مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار من أجل إطلاق سراحه.

٥٣ - وجدير بالإشارة أن حوادث اختطاف الأطفال من جانب التنظيم بعد سقوط الموصل ما زالت غير موثقة إلى حد كبير. وبالمثل، يمثل ارتفاع النسبة المئوية للأطفال الإيزيديين المختطفين مؤشرا على استهداف الطوائف العراقية من جانب التنظيم. وظلت الأمم المتحدة تواجه صعوبات في توثيق الحوادث لأسباب في مقدمتها تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، وتعدد حالات النزوح. كما تعثرت محاولات توثيق الحالات بسبب خوف الأسر من الإبلاغ عن حالات اختطاف الأطفال. وأفادت الأمم المتحدة بأن عددا كبيرا يبلغ ٣ ٥٠٠ من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، معظمهم من الإيزيديين وإن كان بينهم أيضا طوائف عرقية ودينية أخرى، لا يزالون أسرى لدى التنظيم حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٥٤ - وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عن عمليات اختطاف تورطت فيها قوات مرتبطة بالحكومة. فعلى سبيل المثال، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، قام أفراد تابعون لميليشيات شيعية باختطاف ١٢٥ من السّنيين المقيمين بقريتي النيب وطارق الدوري في منطقتي البو - خدة وجلام بمدينة الدور (محافظة صلاح الدين). ويُجهل مكان وجود المختطَفين، بمن فيهم الأطفال. ولا يزال من دواعي القلق أن يتم اختطاف هذا العدد الكبير من المدنيين على يد

جماعات مسلحة مرتبطة بالحكومة دون أن تتخذ السلطات حتى الآن الإجراءات اللازمة لكفالة الإفراج عن المختطَفين ومساءلة الجناة.

٥٥ - وأفادت التقارير أيضا اختطاف أطفال من الطوائف التركمانية أو الشبكية أو المسيحية بأعداد كبيرة. وقد تعذر التحقق من هذه الحالات بسبب الافتقار إلى الوثائق التي تثبت وقوعها.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٦ - تمكنت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من توثيق حالات منع وصول المساعدات الإنسانية من جانب أطراف النزاع. وعلاوة على ذلك، ظلت إمكانية إيصال الخدمات محدودة بسبب البيئة الأمنية غير المستقرة. وقد ساهم هذان العاملان في عرقلة تقديم الخدمات الأساسية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي ضوء تدهور الوضع الأمني، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم توثيق القيود الصارمة التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين بسبب القتال الدائر. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت محافظة الأنبار هي الأكثر تضررا في هذا الصدد. ومع تطور النزاع الدائر وزحف التنظيم إلى كل من نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، شهدت هذه المحافظات عقبات جسيمة حالت دون إيصال المساعدات الإنسانية. ونظرا لتعذر الوصول إلى هذه المناطق، فإن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي لحوادث منع وصول المساعدات الإنسانية أعلى من العدد المبلغ عنه. ومع ذلك، تلقّت الأمم المتحدة سبعة تقارير تتعلق بمثل هذه الحوادث. فعلى سبيل المثال، في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، في مدينة سنجار (محافظة نينوى)، أفادت التقارير قيام عناصر تابعة للتنظيم باستهداف طائرة تابعة للحكومة كانت تحاول إسقاط الأغذية والمياه لفائدة الإيزيديين الذين حاصرهم التنظيم في جبل سنجار، وذلك قبل أن تتمكن من إتمام مهمتها. وخلال تلك الفترة، أفاد مشردون داخليا أن ما لا يقل عن ٤٥ طفلا لقوا حتفهم في جبل سنجار بسبب النقص الشديد في الأغذية والمياه. وتلقت الأمم المتحدة أيضا معلومات تفيد بأن ما لا يقل عن ٣٢ طفلا لقوا حتفهم بسبب قيام التنظيم ومقاتلي العشائر بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى مدينة حديثة (محافظة الأنبار) منذ بداية عام ٢٠١٥.

خامسا - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

٥٧ - أدرك بأن الحكومة تواجه أخطارا جسيمة تهدد استقرار العراق وتعترضها تحديات ضخمة في الحفاظ على النظام العام. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تظل الحكومة مسؤولة عن حماية الأطفال، والأمم المتحدة على استعداد لدعم جهودها الرامية إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

٥٨ - وفي عام ٢٠١١، بذلت الأمم المتحدة جهودا مطردة لتشجيع الحكومة على استحداث آلية للانخراط في حوار بناء وعملي لمعالجة القضايا التي تؤثر على الأطفال في سياق العنف والنزاع المسلحين. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تلقى مجلس الوزراء طلب إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠١٥) للموافقة عليه. ومما يثير القلق أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات ملموسة من أجل تفعيل هذه الآلية. فمن شأن تفعيل لجنة رسمية متفرغة مشتركة بين الوزارات أن يساهم في تيسير تبادل المعلومات واتخاذ تدابير التصدي بشكل منتظم وكذلك التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة. وقد أبرز الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أهمية إنشاء هذه الآلية في استنتاجاته بشأن العراق.

٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، سافرت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى العراق. وخلال زيارتها، التقت بمسؤولين حكوميين، بمن فيهم نائب الرئيس في بغداد ووزير الشؤون الخارجية في حكومة إقليم كردستان، من أجل إلقاء الضوء على الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال. وأعربت ممثلتي الخاصة عن تقديرها للالتزام الذي تبديه الحكومة بمعالجة المسائل المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح، ودعت إلى التنفيذ الكامل للتشريعات ذات الصلة وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بناء على دعوة من رئيس مجلس حقوق الإنسان، قدمت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إحاطة إعلامية إلى المجلس في إحدى جلساته الاستثنائية بشأن حالة الأطفال في العراق، في سياق الانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسلطت الضوء على الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال، وأثر العنف المسلح على الأطفال خلال الأزمة الحالية.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٥، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع مكتب رئيس الوزراء من أجل وضع استراتيجيات مشتركة للدعوة إلى مكافحة تجنيد الأطفال من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإعداد إطار للسياسات الرامية إلى تعزيز

حماية الأطفال ومنع تجنيدهم من جانب الجماعات المتطرفة. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عقد رئيس الوزراء، السيد العبادي، مؤتمرا بشأن مكافحة تجنيد الأطفال من جانب التنظيم، شارك فيه كل من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتعمل البعثة ومكتب رئيس الوزراء عن كثب من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المؤتمر، والتي تشمل زيادة التعاون الإقليمي، والبحث الأكاديمي، وتعديل المناهج الدراسية من أجل تشجيع التعايش، وتنظيم الحملات عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ موقف أكثر حزما بشأن هذه المسألة. وفي حين حظيت هذه المبادرة بالترحيب، يظل من بواعث القلق أن يتواصل الإبلاغ عن تجنيد الأطفال من جانب قوات الحشد الشعبية التي تعتبر رسميا مؤسسة خاضعة لسلطة رئيس الوزراء.

٦١ - وما فتئت الأمم المتحدة تعمل مع السلطات المعنية في إقليم كردستان العراق من أجل تعزيز حماية الأطفال، ولا سيما الأشخاص المشردون داخليا واللاجؤون، والأطفال المعرضون لخطر التجنيد للقتال في العراق أو في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، تعكف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على تحديد عوامل الضعف وأساليب العمل المتّبعة فيما يتعلق بتجنيد الفتيان في إقليم كردستان العراق من دهوك إلى حلبجة، بهدف عرض نتائج بحث شامل على الجهات المعنية. وقد حال تدهور الوضع الأمني وتفاقم حساسية القضايا دون إحراز مزيد من التقدم. وما فتئت البعثة تعمل أيضا مع الجهات المعنية لضمان عدم تجنيد أطفال في صفوف البشمركة، ولا سيما في العمليات العسكرية الجارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٦٢ - واضطلعت الأمم المتحدة بأنشطة منتظمة للتواصل مع السلطات القضائية والسياسية المعنية فيما يتعلق بالأطفال المخالفين للقانون. وأُولي اهتمام خاص أيضا للأحداث في سياق رصد مرافق الاحتجاز.

٦٣ - ودعت الأمم المتحدة إلى إدراج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال لدى صياغة التشريعات. ومن الأمثلة على ذلك مشروع قانون الحرس الوطني المقدم إلى مجلس النواب في أوائل آذار/مارس ٢٠١٥، والذي اعتراه نقص في شروط السن الأدنى للتجنيد في قوات الحرس الوطني المقترح تشكيلها. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان المشروع لا يزال قيد المناقشة في البرلمان.

٦٤ - وبدعم تقني من اليونيسيف وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وُضعت الصيغة النهائية لتحليل حالة السياسة الوطنية لحماية الطفل ووافقت عليها الحكومة، ووُضع مشروع للسياسة في عام ٢٠١٣. وتظل هذه السياسة قيد الاستعراض،

ومن المتوقع أن تخضع لعملية تشاورية وطنية في عام ٢٠١٥، مع إشراك الأطفال والشباب والآباء والأمهات، وممثلي المدارس، وممثلي قطاع الصحة، والمجتمع المدني والوزارات المعنية. ومن المتوقع أن تسفر هذه المشاورات عن نظام حقوقي وطني لحماية الطفل، هدفه منع تجنيد الأطفال المهددين وحمايتهم وإعادة تأهيلهم، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا. وفي إطار الاستجابة للأزمة الإنسانية الناجمة عن التشرد الداخلي، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع الشركاء المعنيين بحماية الأطفال، بالعمل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإنشاء نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل وبروتوكولات لإدارة القضايا الشائعة من أجل رصد ومعالجة الحالات المبلغ عنها بشأن الأطفال المعرضين للخطر. ويتم تشغيل هذا النظام بصفة أساسية في المحافظات الثلاثة لإقليم كردستان العراق.

٦٥ - وتم تعزيز المجموعة الفرعية التي تُعنى بحماية الطفل تحت قيادة اليونيسيف وتضم وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية من أجل معالجة مسائل حماية الأطفال، وأصبح لها وجود في المحافظات الثلاثة لإقليم كردستان العراق وفي بغداد. وقد أتاحت هذه المجموعة الفرعية منتدى للأعضاء من أجل الاستفادة من مختلف منتديات الحماية الوطنية وغيرها من منتديات التنسيق، بما في ذلك فيما يتعلق بعمليات التخطيط الاستراتيجي. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاعا في عدد منظمات حماية الطفل التي استجابت للأزمة الحالية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، تمكنت منظمات حماية الطفل من تزويد ١٠٣ ١٨١ طفلا بالدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير المساعدة المتخصصة لما عدده ١٠ ٣٩٨ طفلا، وتحديد هوية ١ ٤٧٤ من الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين في صفوف اللاجئين والمشردين داخليا وتوثيق حالاتهم. ولا بد من الإشادة بالجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في العراق من أجل تعزيز حماية الأطفال في ظل ظروف صعبة للغاية.

سادسا - التوصيات

٦٦ - أدين بأشد العبارات استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح الدائر، ولا سيما الانتهاكات المروعة لحقوق الأطفال من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي انتهاكات يمكن أن تبلغ حد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وأشير بوجه خاص إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين تعرضوا للقتل أو التشويه، وأدعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد فوري لهذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

٦٧ - وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات ووقف الهجمات التي تشنها عليها والهجمات والتهديدات بشن الهجمات ضد الموظفين المشمولين بالحماية.

٦٨ - وأدعو حكومة العراق إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وكفالة حماية المدنيين. وأحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إدراج تدابير الحماية الخاصة للأطفال في قواعد الاشتباك لجميع القوات الأمنية في العراق، بما في ذلك الجماعات المسلحة المنتسبة إلى الحكومة.

٦٩ - وإنني أدعو حكومة العراق إلى كفالة توقف قوات الحشد الشعبية فورا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وشروعها في إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بها حاليا، وكفالة إعادة إدماج جميع الأطفال المُفرج عنهم بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين بحماية الطفل.

٧٠ - وأكرّر دعوتي وزارة الدفاع إلى إرساء الإجراءات المناسبة للتحقق من الأعمار، ومنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية في الجماعات المسلحة المنتسبة إلى الحكومة، على نحو ما شدد عليه أيضا الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في توصياته المقدمة إلى الحكومة.

٧١ - وأدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة العراق لمعالجة المسائل المتصلة بالأطفال والنزاعات المسلحة، وأشجعهما على زيادة تعاونهما مع زعماء العشائر وكبار رجال الدين سعيا للتوصل إلى التزامهم بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وبتقديم المساعدة في هذا الصدد.

٧٢ - وأشيد بالجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تعزيز سيادة القانون، ولا سيما إعلان رئيس الوزراء، العبادي، مؤخرا الاضطلاع بإصلاح يرمي إلى مكافحة الفساد، أعقبه نداء وجهه آية الله العظمى السيستاني إلى البرلمان ورئيس الوزراء يدعوهما فيه إلى تركيز جهود الإصلاح على تحسين الجهاز القضائي.

٧٣ - وأهيب بحكومة العراق أن تعامل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، وأن تضمن أن يكون حرمان الأطفال من الحرية، لأي غرض كان، ملاذا أخيرا ولأقصر وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة العراق أن تكفل احترام مبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضمانات حقوق الإنسان وأن تحرص على تطبيقها الصارم في جميع الظروف.

٧٤ - وأحث الحكومة على إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وعاجلة في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات ضد الأطفال حتى تتسنى محاسبة الجناة، ولا سيما مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن الخطوات الأولى الهامة في هذا الصدد إدخال إصلاح تشريعي ينطوي على التجريم الكامل لتجنيد واستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وينبغي لحكومة العراق أن تضمن أيضا عدم التحاق أي شخص تثبت مسؤوليته عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال بأي من القوات الأمنية التابعة للحكومة.

٧٥ - وأحث حكومة العراق على تعديل التشريعات وضمان الحظر التام لتطبيق عقوبة الإعدام والسجن المؤبد على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر. وفي حال تعذر إقامة دليل واضح على سن المتهمين الشباب، ينبغي افتراض أنهم أطفال. وعلى وجه الخصوص، أناشد السلطات العراقية أن تعيد النظر، على سبيل الأولوية، في قضايا الأفراد الأجانب الثلاثة المحكوم عليهم بالإعدام بسبب جرائم يدعى أنهم ارتكبوها في وقت كانوا فيه أحداثا.

٧٦ - وأشجع حكومة العراق على مواصلة تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وأشجع بقوة على تفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات. وأشجع كذلك الحكومة على الانتهاء من استعراض سياسة حماية الطفل بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واليونيسيف.

٧٧ - وأرحب بالمساهمات المقدمة من الجهات المانحة لدعم الأمم المتحدة وحكومة العراق في تنفيذ البرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في العراق، ولا سيما الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة، وأحث الجهات المانحة على مضاعفة جهودها من أجل توفير المزيد من الدعم المالي. وينبغي أن تركز الجهات المانحة بشكل خاص على برامج إعادة إدماج الأطفال الذين سبق تجنيدهم واستخدامهم.
